الأمم المتحدة

A/ES-10/666–S/2014/820

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
18 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أضطر مرة أخرى إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الحرجة في فلسطين المحتلة بسبب استمرار أعمال العنف وتصاعدها، وغير ذلك من الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ومستوطنوها ضد الشعب الفلسطيني وأرضه، مما أدّى إلى وقوع المزيد من أعمال القتل والإصابات والدمار خلال الأيام التي مرّت منذ رسالتي الأخيرة الموجهة إليكم (A/ES-10/665-S/2014/810).

إن ما تتمتع به إسرائيل منذ وقت طويل من استمرار انعدام المساءلة وثقافة الإفلات من العقاب أدى إلى حالة أزمة في فلسطين، إذ أنه من الواضح للغاية أن إسرائيل ترى في التقاعس الدولي إشارة على أنه من الممكن لها المضي في ما تمارسها من تدابير احتلال غير شرعية دون أن تترتب على ذلك أي عواقب. والنتيجة هي استمرار تدهور الحالة وازدياد التوتر والمعاناة الأليمة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير هذا الاحتلال المدمر وغير القانوني. وقد تم التسليم على نطاق واسع بعدم استقرار الحالة وما تخلفه من أثر سلبي على الشعبين وعلى المنطقة، غير أن المجتمع الدولي ما زال للأسف غير قادر على توليد الإرادة السياسية اللازمة للعمل.

201114 201114 14-65039 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإننا نؤكد من جديد إدانتنا ورفضنا المطلقين لجميع مظاهر العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ونكرر ندائنا العاجل إلى المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، بالتحرك من أجل وقف تدهور الحالة وإنقاذ ما تبقى من احتمالات سلام ضئيلة. وإن استمرار الانتهاكات والاستفزازات التي يرتكبها المتطرفون الإسرائيليون وقوات الاحتلال بوتيرة يومية ضد شعبنا وتصاعد حدتها يهددان بإشعال فتيل حلقة أخرى من العنف القاتل، وهو ما يجب تجنّبه من أجل وقف التدهور الكامل لهذه الحالة الهشة. وإننا نحثّ المجتمع الدولي على أن يضطلع بمسؤولياته وأن يعمل الآن من أجل حمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الاستجابة للتحذيرات والكف عن جميع ما تضطلع به من إجراءات غير قانونية وأعمال استفزاز وتحريض ضد الشعب الفلسطيني وقيادته.

ولا بد لنا أن نسترعي الانتباه إلى وقوع بعض الحوادث الخطيرة جدا منذ رسالتنا الأخيرة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (A/ES-10/665–S/2014/810)، بما في ذلك شنق يوسف حسن الرامووني، البالغ من العمر ٣٢ عاما، وهو فلسطيني من الطور في القدس الشرقية المحتلة يوم أمس، والنمط الذي ظهر مؤخرا في صفوف قوات الاحتلال الإسرائيلية والمتمثل بقيامهم بإطلاق النار على الأطفال الفلسطينيين في وجوههم، وهو عمل لاإنساني ولاأخلاقي يشكل انتهاكا مطلقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

- عُثر على يوسف حسن الرامووني، البالغ من العمر ٣٢ عاما، وهو سائق حافلة فلسطيني، مشنوقا في حافلته في موقف للحافلات في حي هار حوتسفيم قرب القدس. وتعتقد أسرته بأنه تعرض للضرب على يد مستوطنين متطرفين إسرائيليين وذلك بسبب الكدمات الشديدة الظاهرة على جثته وبأنه شُنق بعد ذلك بسلك معدني رفيع.
- أصيب عشرات الفلسطينيين بجروح عندما قامت قوات الاحتلال بإطلاق النار على المتظاهرين في القدس الشرقية عقب اكتشاف جثة الرامووني.
- ما فتئت قوات الاحتلال الإسرائيلية تزيد من حدة التوتر في المسجد الأقصى، عبر تقييد وصول النساء الفلسطينيات إلى المكان المقدس وجعل دخولهن إليه مشروطا بتسليم بطاقات الهوية إلى القوات القائمة بالاحتلال، الأمر الذي ينطوي على مخاطرة

بمصادرة هذه البطاقات. وقد اعتدت عناصر من قوات الاحتلال، مستخدمين أعقاب بنادقهم، على بعض المصليات.

- وأطلقت قوات الاحتلال الرصاص على طفل فلسطيني في العاشرة من العمر فأصابته بجروح خطرة.

١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

- أصاب رصاصُ قوات الاحتلال الإسرائيلية الفتاة الفلسطينية ميار عمران توفيق النتسة البالغة من العمر عشرة أعوام في وجهها بينما كانت تمر في سيارة مع أسرتها قرب مخيم شعفاط للاجئين. وهي تعاني من كسر في الجمجمة.

- تمنع إسرائيل الدكتور مادس غيلبرت، وهو طبيب نرويجي يتطوع ليساعد بخبرته الطبية الشعب الفلسطيني في غزة، من العودة إلى غزة إلى أجل غير مسمى، مما أدى إلى عرقلة المساعدة الإنسانية الحيوية التي قدمها في المستشفيات الفلسطينية، بما في ذلك في أوقات الطوارئ كما حدث خلال الهجوم الإسرائيلي في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤.

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

- أصاب رصاص قوات الاحتلال الإسرائيلية الفتى الفلسطيني سامر عطية محمود في حي العيسوية في القدس الشرقية في وجهه. وأصيب الفتى مباشرة بين عينيه مما تسبب بتريف شديد، وبضعف في البصر في عينه اليمنى وبفقدان البصر في عينه اليسرى.

وهذه الحوادث المذكورة تقدم مجرّد لمحة عن الأعمال غير العادلة وغير القانونية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، يوميا بحق الشعب الفلسطيني. وإن ما يعاني منه شعبنا من إذلال ووحشية على يد السلطة القائمة بالاحتلال لا يؤدي إلا إلى تعميق التوترات وعدم الثقة والكراهية، مما يبعد الطرفين أكثر فأكثر ويجعل السلام بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. وهذه الحوادث تؤكد من جديد تجاهل إسرائيل المطلق والتام لحقوق الإنسان للفلسطينيين ولكرامتهم وهي تتناقض بشكل كامل مع ما هو ضروري من أجل تعزيز الهدوء ووقف تصاعد التوتر. ولا بد من مساءلة إسرائيل عن جميع أعمالها غير القانونية، التي تتسبب في الكثير من المعاناة للشعب الفلسطيني والتي ترسّخ احتلالها العسكري غير المشروع الذي بدأ منذ نحو نصف قرن.

لذلك، فإننا نجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بأن يعمل من أجل معالجة هذه الحالة الخطرة ونزع فتيلها. ويجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته، وفقا لواجباته المنصوص عليها في الميثاق ولقراراته، ليسهم في وقف التصعيد وليشق طريقا نحو الهدف الذي تأخر كثيرا والمتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني بتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. وإننا نحث مجلس الأمن على أن يبذل كل جهد ممكن من أجل حمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على إنهاء سياساتها وممارساتها غير المشروعة وعلى الاحترام الفوري لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وهذا أمر لا بد منه من أجل إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ واستعادة الأمل في هذا الوقت العصيب.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل، البالغ عددها ٥٢٨ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (A/ES-10/665–S/2014/810) تشكل سجلا أساسيا للجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني. ولا بد من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا أن تتخذوا الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة